

## المقدمة

لقد اخذت الدائرة القانونية على عاتقها اصدار الكتاب السنوي انطلاقاً من مسؤوليتها في الحفاظ على المال العام وحقوق موظفي الدولة وذلك عن طريق استكمال الاجراءات الشكلية بتفسير القوانين واصدار التعليمات بقدر التعلق بالمصلحة العامة وتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة والموظف التي جاءت منسجمة مع ضرورة التطور المؤسساتي والتي تحتاج بين الاونة الاخرى الى رأي استشاري وعلى الرغم من كثرة اعمال الدائرة إلا ان كثرة الاستفسارات سواء الصادرة عن الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ادى الى ضرورة توفير بيئة موحدة للمساهمة في توحيد التشريعات والقوانين وازالة الغموض لتحقيق التطبيق الصحيح لتلك القوانين .

وعلى هذا الاساس فان الدائرة القانونية تقوم بتقديم الحل الافضل لكل مشكلة املين ان ينال هذا الجهد المتواضع رضا الجميع ومن الله التوفيق .

**محمد حمزة مصطفى**

**مدير عام الدائرة القانونية / وكالة**